

انه لا تحرم عليك منعت اخيك او اخلك ولو كانت ام نسب
 حرمت عليك لانما امك او موطوءة اميك ولا مضغت فافلتك
 وهي ولد الولد ولو كانت ام نسب حرمت عليك لانما بنتك
 او موطوءة اميك ولا ام مضغت ولدك ولا بنت المراجعة
 ولو كانت المراجعة ام نسب كانت موطوءتك فحرم عليك امها
 وبنتها ثم هذه الاربعة تحرم في النسب لاق الرضاع فاستثناها
 بمصهم من الضابط المذكور والمحفوظ في الرخصة
 على انما لا تستثني لعدم دخوله فيه لانما حرم في
 في النسب لعين لم يوجد فيها في الرضاع كما في رولا حرم
 عليك اخت اخيك سواء كانت من نسب كانه كريد اح لاد
 واخت لام فلاحه لايه فكاحما ام من رضاع كاف ان وضع
 امه زيدا وصغيرة اجنبية منه فلاحه لايه فكاحما
 وسواء كانت الاخت اخك لايه لامة كما مثلنا ام
 اخت اخيك امك لايه مثاله في النسب ان يكون لاولي اخيك
 بنت من غير امك فلك فكاحما وفي الرضاع ان يرضع
 صغيرة بلبق ابي اخيك لامك فلك فكاحما اذا علمت
 هنا في النسب الاول ايضا ما تحرم بالمصاهرة وهي اربع
 الاولى ام الزوجة فبواسطة الزوجين من نسب او رضاع
 سواء دخل بها ام لا اطلاقا قوله تعالى وامهات نسائكم
الثانية الربيبه اذا دخل بالام بعقد صحيح الح
 فاسد وقصيه كلامه انه يغتفر في الدخول في صحيح وقياة

الام

الام فلو ماتت قبل الدخول ووطئها بعد موته لم تحرم
 بنتها لان ذلك لا يبرئ دخولا وان نود فيه الرضايا
 فان قيل لم يغتفر والدخول في تحريم اصول البنات
 واغتر به في تحريم البنات **اجيب** بان الرجل يبني
 عادة بكالته امها عتقا لعقد لتزويج امومه حرم
 بالعقد ليسهل ذلك بخلاف بنتها **تجب** حرم بالوطئ
 لا يغتفر فيه صحة العقد كالربيبية ومن حرم بالعقد فلا
 بد منه من صحته **تجب** لو وطئ في العقد العاسد
 حرم بالوطئ فيه لا بالعقد **قالبه** الربيبه بنت
 الزوجة وبناؤها وبنت ابن الزوجة وبناؤها ذكر الماوردي
 في تفسيره ومن هذا يعلم تحريم بنت الربيبه وبنت الربيب
 لانما من بنات اولاد زوجته وهي سبيلة فقبلة يقع السؤال
 عنها كشرا وكل من وطئ امه حرم عليه امها وبناؤها
 وهي حرمت هي على ابايه وابنائهم تحريمها موبلا بالاجماع
 وكذا الموطوءة الغيبه يشبهه في حقه كاف ظننا زوجته او اخته
 حرم عليه امها وبناؤها وتحريم على ابايه وابنائهم كما
 ثبت في هذا الوطئ النسب ويوجب العمة لا الموتي فيما فلا يثبت
 بوناها حرمه المصاهرة فلزا في فكاحم من زنى بها وبنتها
 ولا يسه ولا يلبه فكاحما وبنتها لان الله تعالى امن على
 عباده بالنسب والمهر فلا يثبت بالزنا كالنسب واليسته
 مباشرة كالمسوقين وشبهه ووطئ لانما لا يوجب العدة فقد